المطلب ليس تأجيل دفع الضريبة بل الغاء الضريبة. ان من يفقد ارضه اليوم، يفقد بيته غداً، ونحن نرفض ان نكون لاجئين في وطننا». وقال بيان الجبهة: «لذا سندعوكم لحضور الاجتماع الشعبي لبحث هذه القضية الخطيرة يوم الأربعاء ١٩٧٩/٨/٢٩ في قاعة نادي كمال جنبلاط في عسفيا» ووقع على البيان فرعا الجبهة في الدالية وعسفيا[٤٨].

وجاء في بيان آخر للجبهة ايضا قولها: «لم تعد تخدعنا الأقاويل بأن «القرية الدرزية تختلف عن بقية القرى العربية لان ابناءها يخدمون في الجيش؛ فنحن في نظر السلطات كبقية العرب ولا مكان لنا في الدولة الصهيونية حتى وان أجبرنا على تقديم ١٨٠ ضحية»[٤٩].

ويكتب سلمان ناطور: «عسفيا ودالية الكرمل قريتان عربيتان تتربعان على مرتفعات الكرمل الخضراء.. وعلى هذه المرتفعات يعيش حوالي ١٥ الف نسمة.. اكثرهم يعملون في مصانع حيفا والميناء وفي اعمال الحفريات... وفي القريتين طبقة صغيرة جدا من التجار ومتعهدي العمل وعدد من المثقفين البرجوازيين، وهذه الطبقة هي التي تتحكم في شؤون الأهالي العمال الكادحين.. ضمن إطار تقليدي راسخ: العائلية. عندما تدخل عسفيا تطل عليك مقبرة ضحايا التجنيد الاجباري المفروض قسراً على ابناء الطائفة الدرزية العربية. وعندما تدخل دالية الكرمل يطل عليك نادي الحلقة الصهيونية الدرزية (!)، مقبرة «الأحياء» الذين سقطوا ضحايا الخداع والمراوغة والضحك على الذقون. عدد سكان عسفيا ٥٢٠٠. المساحة المخصصة للبناء ١٢١٥ دونماً... من اراضي القرية اقتطعت السلطة ٩٠٠ دونم»[٥٠].

وورد في كراس «تقرير خاص من عسفيا»: «عدد أفراد الشرطة والجيش الدائم ١٤٥، عدد مشوهي الحرب ٤٠، عدد الجنود القتلى ١٣»[٥١].

وهذا مواطن من عسفيا يقول للصحفي: «أكتب، أكتب: اسمي أسعد سعيد يوسف. ولدت عام ١٩٥٠ في عسفيا. جندت عام ١٩٦٧ وبعد عامين، اصبت، في أثناء خدمتي الاجبارية، بكسر في رجلي اليسرى بسبب انفجار لغم. سرحت عام ١٩٧١. خلال الخدمة سجنت أكثر من ستة اشهر واضطررت لاعادة هذه المدة في الخدمة. رغم إصابتي اضطررت للعمل في الاشغال السوداء.. فعملت في ميناء ايلات ولكنهم أقالوني عندما عرفوا انني مشوه. وهذا ما حدث لي عندما اشتغلت سجّاناً. بعدها تنقلت في اماكن عمل متعددة وطردت للسبب نفسه. وانا عاطل عن العمل الآن. متزوج ولي ولدان: مروان وصفاء. مشوه عاطل عن العمل وبيتي مهدد بالهدم وارضي مهددة بالنهب وضريبة الدخل تطالبني بدفع ١٢٠ الف ليرة.. اين الديمقراطية؟ اين العدالة؟ قل لي يا أستاذ.. هل توجد عدالة؟؟»[٥٢].

* * *

ويبدأ عام ١٩٨٠، وتبدأ المتاعب مرة اخرى. لجنة المبادرة تصدر بيانا تقول فيه: «بعد أيام، أي في ١٩٨٠/١/٢٢ ستجري انتخابات اللجنة المحلية للقرية، وبالرغم من ان